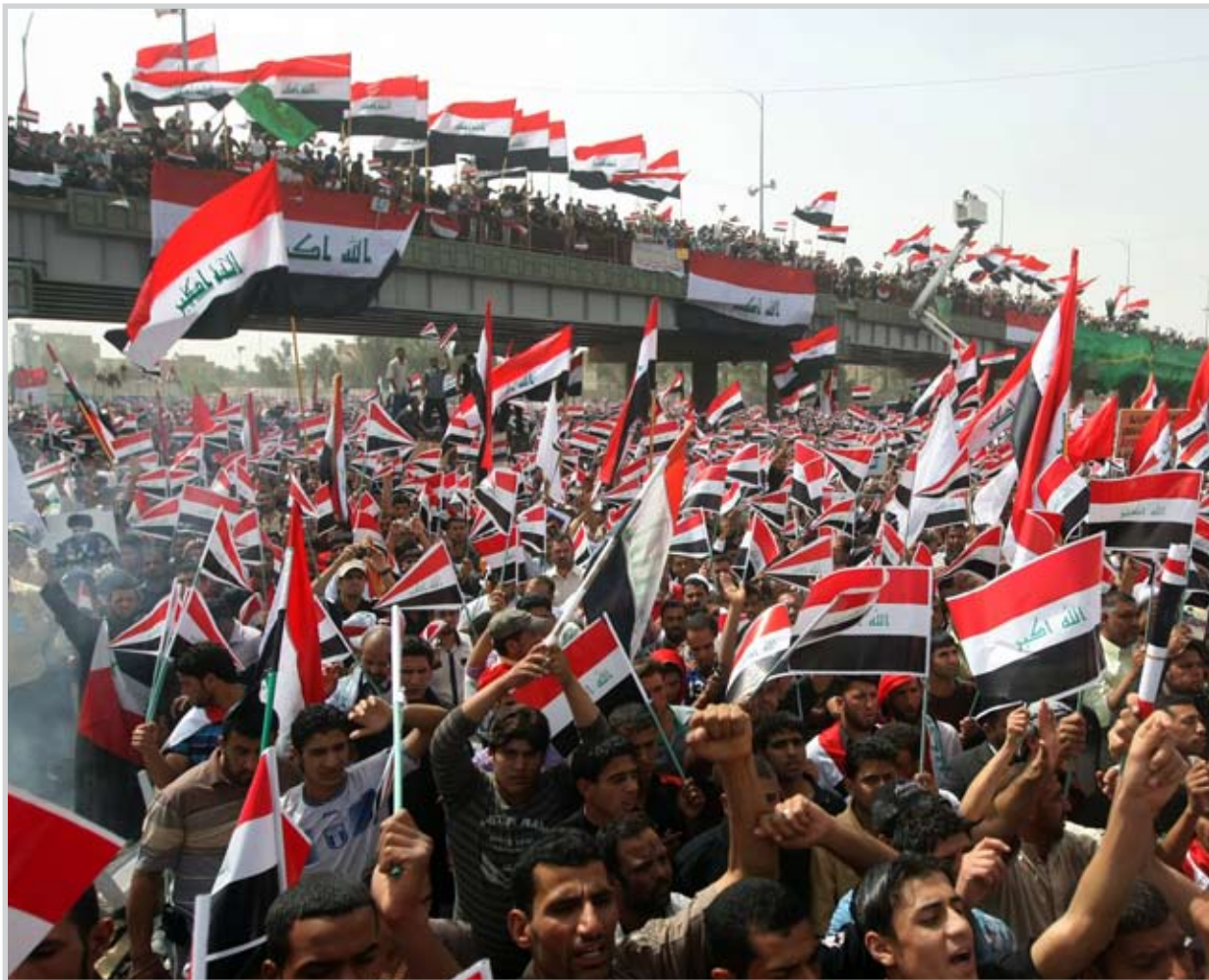


# الصدر يحذر من عودة الديكتاتورية ودولة مبنية على التقارير السرية



وتشهد محافظات العراق منذ ٢٥ شباط (فبراير) الماضي تظاهرات احتجاج تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة وتوفير الخدمات العامة ينظمها ناشطون وشباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت. وأثر ذلك إعلان المالكي في السابع والعشرين من شباط مهلة مئة يوم لتقييم عمل الوزراء في محاولة لامتصاص غضب الجماهير وتقديم وعد بإصلاح الأوضاع العامة في البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تم بعدها وعبر شاشات التلفزيون عقد جلسات علنية لجلس الوزراء قدم خلالها الوزراء عرضاً عن الإنجازات والإخفاقات التي شهدتها وزاراتهم خلال هذه الفترة.

بقاء الحكومة وسحب الثقة عنها من خلال ما حققته في مهلة المئة يوم على الرغم من تأكيد الحكومات بان المهلة لن تحقق كل شيء. وقال في الختام "إن المسؤولية التاريخية التي نواجهها اليوم تدعونا إلى الابتعاد عن إهارة الأزمات وإخلاق المشاكل، التي تترك آثاراً سلبية على الأوضاع العامة في البلاد وتوقع عملية البناء والإعمار التي تصبو إليها جميعاً في هذه المرحلة المهمة والحساسة من تاريخ العراق، والتي تتطلب منا العمل كفريق واحد يضع المصلحة الوطنية العليا فوق جميع الاعتبارات والمصالح الفئوية والعمل على إحداث نهضة شاملة في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وتعزيز عملية بناء دولة المؤسسات وأن تكون خدمة العراق وشعبه في مقدمة الأولويات".

مقابل ذلك ووسط تباين المواقف وردود فعل السياسيين على إعلان المالكي ضرورة ترشيح حكومته يتوقع مراقبون أن تستغرق عملية الترشيح فترة طويلة في ظل استمرار الخلافات السياسية، واعتماد العملية السياسية في العراق مبدأ التوافق. وكان المالكي أكد الخميس الماضي في كلمة موجهة إلى الشعب العراقي إثر انتهاء مهلة المئة يوم التي وعد خلالها بإصلاح الأوضاع في البلاد، وبعدما قدم الوزراء ما انجزوه خلالها، ضرورة ترشيح حكومته وتغيير بعض وزرائها، بعد إجراء تقييم شامل لإدائها، وأنه سياسياً يحاول حجب الثقة عنها قبل انتهاء مهلة المئة يوم لإصلاح، مشدداً على السعي إلى مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين. وأضاف المالكي أن إطاراً سياسياً حاولت ربط



صحافي مكتوب تلقت "أيلاف" نسخة منه أمس، إن قائمته تؤيد مشروع ترشيح الوزراء، لكن لا بد من اعتماد الكفاءات والشراكة فيه لكي لا يكون الترشيح عددياً فقط. وشدد على ضرورة أن ينصب الجهد الحكومي على اعتماد معايير الكفاءة وتحقيق الشراكة لكي يكون الترشيح الحكومي فاعلاً. وأضاف أن تلك الفكرة تلقى قبولاً من الجميع، ولم يعترض عليها أحد، لذلك يجب أن نتأني عن البعد السياسي إلى البعد الوطني الذي ينعغ الشعب، وأن تكون بداية لتجديد مفهوم الشراكة قولاً وفعلاً بتفكيرنا ما تبقى من بنود اتفاق أربيل بوصفها أساس التوافق السياسي والشراكة الوطنية. وأشار إلى أنه من الضروري أن ينعكس قبول الكتل السياسية بالترشيح الحكومي على مفهوم الشراكة الوطنية "باعتبار أن القبول الوطني لمقترحات رئيس الوزراء بالترشيح الحكومي لا بد من أن يقابله قبول منه بمفهوم الشراكة في القرارات، لأن قرار الترشيح قرار شراكة ويترتب عليه تفعيل تلك الشراكة قولاً وفعلاً بتفكيرنا ما تبقى من بنود اتفاق أربيل بوصفها أساس التوافق السياسي والشراكة الوطنية". كما قال. وكان الصمد حذر الأسبوع الماضي من التحيز في عملية الترشيح الحكومي التي أعلنها المالكي داعياً إلى تخفيض مرتبات الوزراء والنواب وبقية المناصب العليا بما يوفر المال العام للإنفاقه على فقراء العراق. وقال: "إن هذا الترشيح يجب أن يحفظ الحقوق العادلة للجميع دون المساس بجهة دون أخرى".



بقاء "المحتل" القوات الاميركية في العراق، وعلى الجانب الاسود اسماة الاخرين الراغبين بالتمديد لهذه القوات بعد نهاية العام الحالي المقررة لرحيلها عن البلاد "حتى يتبين لنا اصحاب اليمين من اصحاب الشمال" على حد قوله. وكان الصمد قد هدد في بيان لقاؤه عدد من قادة تياره اسام الالاف من انصاره خلال تظاهرة في ساحة "المتنصرية" في شرق بغداد، في التاسع من نيسان الماضي برفع التجميع عن جيش المهدي في حال عدم خروج "المحتل" كما دعا إلى اعتصام مفتوح ومقاومة عسكرية سنوية وشيعة للمطالبة بانسحاب الجيش الاميركي من البلاد. كما اتهم القيادي في التيار الصدري "بهاء الاعرجي" رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وعدداً من السياسيين بإعطاء الضوء الأخضر لتمديد بقاء القوات الاميركية في العراق، مؤكداً أن مسالة إجلاء تلك القوات من العراق هي التي دفعت التيار الصدري للمشاركة بالعملية السياسية واللجوء إلى المقاومة السلمية. وندد الصمد بالتمديد الاميركي للقوات في العراق والولايات المتحدة في اواخر عام ٢٠٠٨ على وجوب انسحاب كل القوات الاميركية من كل الاراضي والمياه الاقليمية والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول (ديسمبر) عام ٢٠١١.



**بغداد / متابعة المدى**  
رفض زعيم التيار الصدري "مقتدى الصدر" إرغام السلطات العراقية المواطنين على الخروج في تظاهرات مؤيدة لها، محذراً من مخاطر نشوء ديكتاتورية جديدة في البلاد، ودولة مبنية على التقارير السرية، وجاء تصريح الصدر بعد المشاركة التي قام بها انصاره باستنكاراً لتهديدات السلطات للمواطنين الراضين في المشاركة في التظاهرات. وخطب في المناسبات في رده قائلاً "أحذروا من بناء ديكتاتورية جديدة ودولة مبنية على الخلف والتقارير السرية". وقال لقد "ذهب الهمام قادماً بذلك صدام حسين"، ومن شاء بناء هدام فهو عدو العراق". ومنذ ثلاثة اسابيع، تشهد بغداد ومحافظات عراقية اخرى تظاهرات تنظمها الحكومة تأييداً لها مقابل تظاهرات الاحتجاج الشعبية التي تطالب بالقضاء على المحاصصة الطائفية والفساد والبطالة وتغيير الحكومة وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين. وكانت هذه التظاهرات المتعاقبة شهدت في بعض الاحيان صدامات اسفرت عن اصابات بين المتظاهرين الذين اتهموا الحكومة على الدفع بعناصر ماجورة ومدفوعة حكومياً للتأثير على حركة الاحتجاج الاسبوعية المستمرة منذ ٢٥ شباط الماضي، والتي ارغمت المالكي على اعلان حزمة من الإصلاحات.

**العدلية تدعم ترشيح الحكومة شرط اعتماد الكفاءة والشراكة**  
من جهة أخرى أكدت "القائمة العراقية" بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اباد علاوي دعمها مقترح المالكي "بترشيح الحكومة"، لكنها اشترطت لذلك اعتماد الكفاءة والشراكة الوطنية. وقال مستشار "العراقية" هاني عاشور في تصريح

**الصدر يرفض جدار الموقف**  
كما رفض الصدر مقترحاً من احد انصاره لبناء جدار حجري في كل محافظة من محافظات العراق الشامية عشر تحت اسم "جدار الموقف"، وبلووين ابيض وأسود، يكتب على الجانب الابيض منه اسماة النواب ورجال الدولة الراضين لتمديد

## الكويت تعلن استمرار الحظر على منح التأشيرات للعراقيين

توضح المعرفي أن "عودة منح التأشيرات وتوقف على الأوضاع الأمنية في هذه البلدان"، مؤكداً أن الكويت لها الحق في اتخاذ التدابير الأمنية والوقائية التي تراها مناسبة لحماية أمنها من التأثير بالاضطرابات التي تشهدها دول المنطقة".

وشدد المسؤول في إدارة الهجرة الكويتية على أنه "لن تكون هناك استثناءات بخصوص قرار حظر منح التأشيرات باستثناء الأفراد الذين دخلوا الكويت قبل ٢٤ نيسان الماضي لكنه فشل في استكمال الأوراق قبل بدء نفاذ القانون". وكانت الكويت أعلنت في الرابع والعشرين من

**بغداد / متابعة المدى**  
أعلنت وزارة الداخلية الكويتية، أن حظر التأشيرات المؤقت المفروض على المواطنين من العراق وسوريا وإيران وأفغانستان وباكستان لا يزال مستمراً حتى إشعار آخر، بسبب الأوضاع المضطربة التي تشهدها تلك البلدان. وقال المسؤول في إدارة الهجرة العامة في وزارة الداخلية الكويتية العميد طلال المعرفي في مقابلة نشرتها جريدة الرأي الكويتية، إن حظر منح تأشيرات الدخول إلى الكويت بالنسبة لمواطني العراق وسوريا وإيران وأفغانستان وباكستان ما زال مستمراً حتى إشعار آخر".

## الكويت تعلن استمرار الحظر على منح التأشيرات للعراقيين

توضح المعرفي أن "عودة منح التأشيرات وتوقف على الأوضاع الأمنية في هذه البلدان"، مؤكداً أن الكويت لها الحق في اتخاذ التدابير الأمنية والوقائية التي تراها مناسبة لحماية أمنها من التأثير بالاضطرابات التي تشهدها دول المنطقة".

وشدد المسؤول في إدارة الهجرة الكويتية على أنه "لن تكون هناك استثناءات بخصوص قرار حظر منح التأشيرات باستثناء الأفراد الذين دخلوا الكويت قبل ٢٤ نيسان الماضي لكنه فشل في استكمال الأوراق قبل بدء نفاذ القانون". وكانت الكويت أعلنت في الرابع والعشرين من

**بغداد / متابعة المدى**  
أعلنت وزارة الداخلية الكويتية، أن حظر التأشيرات المؤقت المفروض على المواطنين من العراق وسوريا وإيران وأفغانستان وباكستان لا يزال مستمراً حتى إشعار آخر، بسبب الأوضاع المضطربة التي تشهدها تلك البلدان. وقال المسؤول في إدارة الهجرة العامة في وزارة الداخلية الكويتية العميد طلال المعرفي في مقابلة نشرتها جريدة الرأي الكويتية، إن حظر منح تأشيرات الدخول إلى الكويت بالنسبة لمواطني العراق وسوريا وإيران وأفغانستان وباكستان ما زال مستمراً حتى إشعار آخر".

توضح المعرفي أن "عودة منح التأشيرات وتوقف على الأوضاع الأمنية في هذه البلدان"، مؤكداً أن الكويت لها الحق في اتخاذ التدابير الأمنية والوقائية التي تراها مناسبة لحماية أمنها من التأثير بالاضطرابات التي تشهدها دول المنطقة".

وشدد المسؤول في إدارة الهجرة الكويتية على أنه "لن تكون هناك استثناءات بخصوص قرار حظر منح التأشيرات باستثناء الأفراد الذين دخلوا الكويت قبل ٢٤ نيسان الماضي لكنه فشل في استكمال الأوراق قبل بدء نفاذ القانون". وكانت الكويت أعلنت في الرابع والعشرين من

**بغداد / متابعة المدى**  
أعلنت وزارة الداخلية الكويتية، أن حظر التأشيرات المؤقت المفروض على المواطنين من العراق وسوريا وإيران وأفغانستان وباكستان لا يزال مستمراً حتى إشعار آخر، بسبب الأوضاع المضطربة التي تشهدها تلك البلدان. وقال المسؤول في إدارة الهجرة العامة في وزارة الداخلية الكويتية العميد طلال المعرفي في مقابلة نشرتها جريدة الرأي الكويتية، إن حظر منح تأشيرات الدخول إلى الكويت بالنسبة لمواطني العراق وسوريا وإيران وأفغانستان وباكستان ما زال مستمراً حتى إشعار آخر".

## أكدت أن واشنطن عاجزة عن حلحلة الجمود نيو يورك تايمز: شلل الحكومة أضعف الأمن

ملحوظ عدد الاعتقالات السياسية والهجمات التي تستهدف قواعد أميركية. وتنتقل (نيويورك تايمز) عن الخبر في شؤون الأمن القومي بمعهد بروكينغز في واشنطن كينيث بولوك Kenneth M. Pollack القول إن الولايات المتحدة دفعت بعد الانتخابات باتجاه "تشكيل حكومة وحدة وطنية تنصدي لكل مشاكل العراق السياسية". وأضاف "أن مسؤولين أميركيين يقرون الآن على نطاق واسع بأن تفصيل الشمولية على الفعالية كان خطأ". وفي خاتمة التقرير، نقل عنه القول إن "الدول التي شهدت صراعات أهلية مثل العراق تتراجع في كل وقت نحو حروب أهلية"، مؤكداً أهمية "إحراز تقدم في النظام السياسي للخروج من مسار الحرب الأهلية". وأضاف قائلاً "إذا كانت العملية السياسية لا تعمل فإن الناس يشعرون بالإحباط ويلجأون إلى العنف، وأعتقد أنه ينبغي النظر إلى تزايد العنف باعتباره بداية محتملة لشل هذه العملية الخطيرة". بحسب تعبير الباحث الأميركي كينيث بولوك.

ملحوظ عدد الاعتقالات السياسية والهجمات التي تستهدف قواعد أميركية. وتنتقل (نيويورك تايمز) عن الخبر في شؤون الأمن القومي بمعهد بروكينغز في واشنطن كينيث بولوك Kenneth M. Pollack القول إن الولايات المتحدة دفعت بعد الانتخابات باتجاه "تشكيل حكومة وحدة وطنية تنصدي لكل مشاكل العراق السياسية". وأضاف "أن مسؤولين أميركيين يقرون الآن على نطاق واسع بأن تفصيل الشمولية على الفعالية كان خطأ". وفي خاتمة التقرير، نقل عنه القول إن "الدول التي شهدت صراعات أهلية مثل العراق تتراجع في كل وقت نحو حروب أهلية"، مؤكداً أهمية "إحراز تقدم في النظام السياسي للخروج من مسار الحرب الأهلية". وأضاف قائلاً "إذا كانت العملية السياسية لا تعمل فإن الناس يشعرون بالإحباط ويلجأون إلى العنف، وأعتقد أنه ينبغي النظر إلى تزايد العنف باعتباره بداية محتملة لشل هذه العملية الخطيرة". بحسب تعبير الباحث الأميركي كينيث بولوك.

**متابعة / المدى**  
اعتبرت صحيفة أميركية بارزة أن أعمال الحكومة العراقية "معطلة" بسبب التوترات السياسية بين الفئتين من الكتل البرلمانية البارزة. ونقلت ادعاء العراق الحر عن تقرير نشرته الصحيفة مطلع الأسبوع الحالي تحت عنوان (خاف مريد بين زعيمين عراقيين بارزين يعطل الحكومة) بقلم مايكل شميت وتيم أرانغو (Michael S. Schmidt and Tim Arango)، قالت صحيفة (نيويورك تايمز) إنه "بعد خمسة عشر شهراً من الانتخابات التي كان من المفترض أن تضع الأساس لمستقبل العراق فإن الحكومة ما تزال مشلولة عملياً" بسبب الخلاف بين زعيمين أثقاف (دولة القانون) نوري المالكي وكتلة (العراقية) أباد علاوي.

وقال الكاتبان إن شلل الحكومة يسهم في ارتفاع وتيرة العنف ويقع بنسبة المفاوضات في شأنا المسألة الأكثر صعوبة وإثارة للاقتسامات وهي تلك المتعلقة بما إذا كان سيطر من الولايات المتحدة إبقاء قوة للطوارئ في البلاد بعد الانسحاب المقرر للقوات الأميركية نهاية العام. وكلما استمر الجمود، ازدادت مصاعب الجيش الأميركي في تخفيف أو إبطاء سحب نحو ثمانية وأربعين ألفاً من أفراد خلال الشهر القليلة المقبلة التي ستتستمر فيها وتيرة العملية.

وقال الكاتبان إن شلل الحكومة يسهم في ارتفاع وتيرة العنف ويقع بنسبة المفاوضات في شأنا المسألة الأكثر صعوبة وإثارة للاقتسامات وهي تلك المتعلقة بما إذا كان سيطر من الولايات المتحدة إبقاء قوة للطوارئ في البلاد بعد الانسحاب المقرر للقوات الأميركية نهاية العام. وكلما استمر الجمود، ازدادت مصاعب الجيش الأميركي في تخفيف أو إبطاء سحب نحو ثمانية وأربعين ألفاً من أفراد خلال الشهر القليلة المقبلة التي ستتستمر فيها وتيرة العملية.

وقال الكاتبان إن شلل الحكومة يسهم في ارتفاع وتيرة العنف ويقع بنسبة المفاوضات في شأنا المسألة الأكثر صعوبة وإثارة للاقتسامات وهي تلك المتعلقة بما إذا كان سيطر من الولايات المتحدة إبقاء قوة للطوارئ في البلاد بعد الانسحاب المقرر للقوات الأميركية نهاية العام. وكلما استمر الجمود، ازدادت مصاعب الجيش الأميركي في تخفيف أو إبطاء سحب نحو ثمانية وأربعين ألفاً من أفراد خلال الشهر القليلة المقبلة التي ستتستمر فيها وتيرة العملية.

